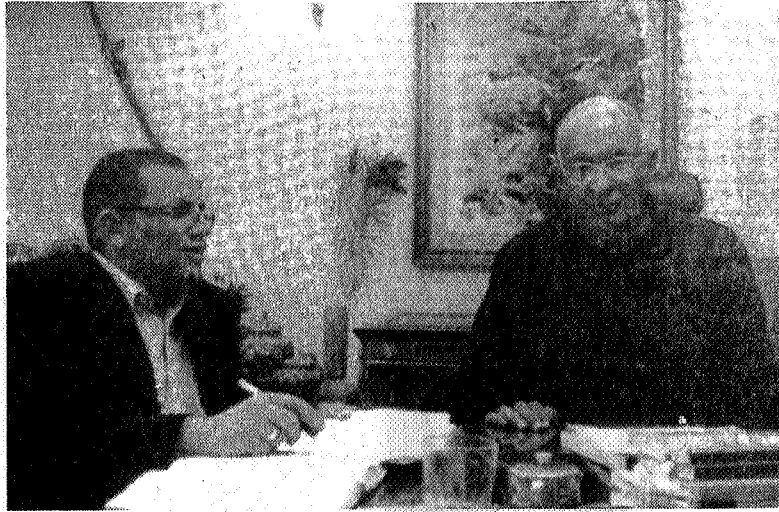


اعترضت على توقيع اتفاقية المشاركة الأوروبية فخرجت في أول تعديل وزارى طلبت إخضاع حسابات «تحديث الصناعة» للمركزى للمحاسبات فاحتج الاتحاد الأوروبى



الزميل مصطفى عبيد يحاور وزير الصناعة الأسبق

أجري الحوار مصطفى عبيد

محادثة تليفونية لى معه. وفى سبتمبر ٢٠٠١ اصدرت قرارا بتعيين قيادات اتحاد الصناعات وكنت حريصاً على إبعاد أحمد عز الذى كان يشغل منصب وكيل الاتحاد بينما قمت بالتجديد للدكتور عبيد المنعم سمودى رئيس الاتحاد. وكان موضوع عز أحد الموضوعات التى عجلت بخروجه من الوزارة بعد ذلك بشهرين.

لقد كنت واحداً من أكثر الوزراء تحنيراً من اتساع نفوذ رجال الأعمال وتدخلهم فى السياسة. ما الذى دفعك الى ذلك الاعتقاد ميكرا؟

لقد كنت أرى كثيراً من التصرفات الغربية التى تؤكد أن نفوذ رجال الأعمال يتجاوز الوزراء والمسؤولين. وكان بعض رجال الأعمال مثل أحمد عز وجلال الزورلى على علاقة صداقة بجمال مبارك ونجل الرئيس وكان بعضهم يستغل تلك العلاقة فى جنى مكاسب وإرباح. وكان جمال نفسه يتخذ كثيراً من القرارات بضغط من هؤلاء وكثيراً ما كانت تلك القرارات تتعارض مع المصلحة العامة بل كانت تخالف تعليمات والده. وأتذكر أن الرئيس مبارك

الجمركية التى اعتقتا الاتفاقية منها كانت تتراوح بين ١٠ و١٠٪ وهى الرسوم العادية للاتحاد. أما الرسوم الجمركية للواردات المصرية فكانت تتراوح ما بين ٤٠ و١٦٪.

شهدت فترة توليك الوزارة استحواد أحمد عز على شركة الدخيلة للصلب.. ماذا كان موقفك كوزير مسئول عن الصناعة من استيلاء عز على ذلك الصرح الصناعى المملوك؟

أتذكر أن ابو العز الحريرى عضو مجلس الشعب فى ذلك الوقت تقدم باستجواب حول شراء عز لشركة الدخيلة وتعيينه رئيساً لها، وقد أحال الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء فى ذلك الحين الموضوع الى وزير قطاع الأعمال ولم يحله لوزارة الصناعة رغم أن شركة الدخيلة كانت من شركات قانون الاستثمار وليست من القطاع العام، وأن تعيينها الاشرافية تكون لوزارة

الصناعة، وذلك لاننى اعترضت فى مارس ٢٠٠٠ على مشاركة أحمد عز فى شركة الدخيلة وعلى تعيينه رئيساً لها كما هو ثابت فى اجتماع اللجنة الوزارية التى رأسها رئيس الوزراء. وكان واضحاً أن استحواد عز على الدخيلة سيؤدى الى احتكاره لصناعة الحديد الصلب والتحكم فى اسعارها خاصة انها أهم مصدر للمرميمات التى تعتمد عليها مصانع الدرفلة الأخرى وقد عبرت بذلك تفصيلاً للرئيس مبارك فى آخر

الحوار مع الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة الأسبق بإحرف فى حقل من اللغام... فى كل إجابة سر، وفى ظل واقعة حكايات تنشر لأول مرة، وفى كل رأى ادانة لنظام فاسد طامع مستبد لم يكن يسمع سوى صوته. شغل الرفاعي، منصب وزير الصناعة فى فترة حرجية من فترات التحول الاقتصادى وهى السنوات من ١٩٩٩ الى ٢٠٠١ وكان شاهداً على نمو واتساع نفوذ رجال المال والأعمال على حساب الطبقات الدنيا من المجتمع. فى هذا الحوار التادر الذى اختص به الوزير الأسبق، نكشف لنا وقائع عجيبة حول فساد النظام السابق وانحيازه التام لرجال الأعمال واصحاب المصالح. يحكى الوزير تفصيلاً عن حكايات الفساد فى برنامج تحديث الصناعة، وموقفه من اتفاقية المشاركة الأوروبية، وحكايته مع أحمد عز. والى نص الحوار:

حذرت الرئيس مبارك فى آخر حديث تليفونى معه من احتكار عز للحديد بعد استيلائه على الدخيلة

رئيس الوزراء الى اجتماع للتصويت على الاتفاقية حضره ٨ وزراء وشعرت ان هناك ترتيباً مسبقاً للاجتماع، وعرض عمرو موسى وزير الخارجية وقتها أنه لم تتم الموافقة على الاتفاقية الآن فسيأتى عرضها على الاتحاد الأوروبى حتى ديسمبر ٢٠٠١ ووافق جميع الوزراء على التوقيع ورفضت وحدى وقت لهم إنهم لو وقعوا فسأذهب الى مجلس الشعب وسأعرض الحقيقة وهى ان الاتفاقية ضد مصلحة الصناعة المصرية. وقد تحدث صفوت الشريف وزير الاعلام فى ذلك الوقت وقال لا ضرر من تأجيل البت فى الاتفاقية حتى ديسمبر ٢٠٠١ وفى نوفمبر من نفس العام خرجت ضمن تعميل وزارى محدود وفور خروجى تم التوقيع على الاتفاقية.

لكن.. ماهى الاضرار التى لحقت بالصناعة بسبب اتفاقية المشاركة مع أوروبا ؟ لقد تضاعفت واردات مصر من الاتحاد الأوروبى عدة مرات ولم تحدث الصناعة المصرية. وأتذكر ان الدكتور على الصعيدي وزير الصناعة الذى تولى خضى صرح عقب التوقيع على الاتفاقية بأن الصناعة المصرية تنتظر نهضة شاملة لى ظل المشاركة مع أوروبا، والان مضت نحو ٩ سنوات وأكثر على الاتفاقية ولم تحدث نهضة صناعية شاملة، وفى الواقع فإن التجارة مع الاتحاد الأوروبى كانت قائمة بصفة دائمة ولم تكن مرتبطة بتوقيع الاتفاقية، وان الرسوم

عندما توليت مسئولية وزارة الصناعة كانت لك تحفظات على برنامج تحديث الصناعة فى بدايته. ما هى تلك التحفظات؟

فى ذلك الوقت كان برنامج تحديث الصناعة يعتمد على منحة أوروبية بقيمة ٢٥٠ مليون جنيه، تقابلها منحة من الحكومة المصرية بنفس المبلغ، وكان رأى أن أى مشاركة للمال العام فى البرنامج يدفعنا الى ضرورة إخضاعه لمراقبة جهاز المحاسبات طبقاً لنص القانون، ووقتها رفض مسئولو الاتحاد الأوروبى وتلقت وزارة الخارجية خطاباً يحمل تهديداً بإلغاء المنحة، ورضخت الحكومة المصرية لطلب بروكسل وعاتبى بعض الوزراء لأننى كنت سأستسبب فى الغاء المنحة من وجهة نظرهم.

ولماذا عارضت عند توليك الوزارة توقيع اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية؟

عندما عينت وزيراً للصناعة والتنمية التكنولوجية فى أكتوبر ١٩٩٩ ووجدت تقارير من وزارات قطاع الأعمال، والاقتصاد، والانتاج الحربي، والتجارة والتمويل توصى جميعها بعدم التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروبية، الا ان السفير جمال البيومى رئيس لجنة التفاوض المصرية أصر على ان المفاوضات انتهت فى يونيو ١٩٩٩ واجتمعت بعدد من الوزراء فايدوا ما جاء بالتقارير الوزارية التى تؤكد ان الصناعة المصرية ستستمرز فى الاتفاقية. وقتها كان الدكتور يوسف بطرس غالى وزير التجارة والصناعة والذى تربطه صداقة بناسكلام لى المفوض التجارى الأوروبى يصر على ضرورة التوقيع على الاتفاقية. وقد سافر وحده الى الاتحاد الأوروبى ورفض مشاركة أى ممثل آخر خاصة من وزارة الصناعة.

وفى مايو عام ٢٠٠٠ دعيت لاجتماع مع كريستوفر باتن المفوض الأوروبى الخاص بالعلاقات الخارجية ولاحظت أنه يتعامل باستئثار شديد وبنا حبيبه بأن مصر أضاعت وقتاً طويلاً فى المفاوضات وأنه يحسن بها الى المبادرة بالتوقيع بسرعة وسألته عما اذا كانت الاتفاقية ستساعد مصر على نقل التقنيات اللازمة لتحديث الصناعة فرد بأن مصر امامها الكثير للتاقلم وتحديث الصناعة. واستمرت المناقشات بعد ذلك حتى مايو ٢٠٠١ عندما دعانا الدكتور عاطف عبيد

وافق على تخصيص ٥٠٠ مليون جنيه لأول صندوق وطنى لتحديث الصناعة وأعلن عن ذلك، الا اننى فوجئت بوقف الدعم وتخصيص نصف مليار جنيه لبرنامج دعم تصدير قدمه يوسف بطرس غالى وعلمت بعد ذلك أن جمال مبارك وراء وقف التخصيص. لقد كانت هناك "شلة" أبرز أعضائها «جو» وهو الاسم المختصر ليوستف بطرس غالى، و«جيم» وهو جمال مبارك وكانت تتحكم فى كل شىء.

● ما هو رأيك فى السياسات الاقتصادية التى كانت متبعة خلال السنوات الماضية؟

لقد حذرت منها بشدة فى أكتوبر من العام الماضى فى مقال شهير نشرته احدى الصحف القومية قلت فيه بالحرف: «إن مصر تسير الى منحدر خطير قد يعو بها الى الورا قرننا من الزمان وأن يحو مكاسب مصر السياسية والسيادية التى حصلت عليها بفضل تضال الوطنيين من ابناؤها». وأنا أتصور ان السياسات التى كانت تتبعها الحكومة خلال العقد الاخير لم تكن سياسات ليبرالية وانما هى سياسات تخدم الطامع الاستعمارية. وهناك كتاب شهير لجون بركنز عنوانه «اعتراقات تناص اقتصادى» صدر عام ٢٠٠٤ يشير الى انه كخبير اقتصادى كان يزين للحكام فى دول العالم الثالث الدخول فى مشروعات كبرى بتمويل من المؤسسات المالية التابعة للدول الكبرى، لقد شهدت فى مصر مسلسل بيع غريباً تحت اسم «الخصخصة» تم فيه التزريط فى صناعات استراتيجية مثل الصناعات الغذائية والاسمنت.

● كلامك يحمل نبرة حديث عن مؤامرة من مؤسسات دولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على مصر؟

ليست مؤامرة ولكنها سياسات معروفة وقد قوامتها بعض تفهيمات السابقة وفتنتها الحكومة الأخيرة باقتدار وكان يشرف على تنفيذها وزير مخلص للبنك الدولى هو الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ثم وزير المالية، لذا فقد كان الرجل يحظى بتقدير كبير من البنك الدولى الذى ضمه اليه رسمياً الى جانب عمله كوزير فى حكومة مصر رغم التعارض الواضح، ولذلك أيضاً اختير الدكتور محمود مخيمر الدين وزير الاستثمار السابق مديراً تنفيذياً للبنك الدولى. ولاشك ان التصدير والشاكلة المطلوبة للوزراء الموصيين كان يبنى ان تكون من شطب مصر لا من المؤسسات الدولية. كذلك فقد تم اسناد بعض الوزارات الى رجال أعمال تربطهم مصالح شخصية قوية بمؤسسات أوروبية وأمريكية مما اكمل حلقة الاختراق.